نقاط الاختلاف بين التخطيط في كل من النظامين الاشتراكي والرأسمالي

 **يمكن ايجاز الاختلاف في كلا النظامين في ما يلي :**

**1-الهدف:**

 فالنظام الرأسمالي الذي يهدف الى الربح الذي تسعى اليه المؤسسات او الافراد، فرأس المال في هذا النظام هو الغاية وتتم التضحية بالإنسان في سبيل بلوغ هذه الغاية وتحقيق أعلى الأرباح لفئة قليلة من الناس وهي فئة أصحاب رؤوس الأموال وتستخدم الإنسان كوسيلة لتحقيق ذلك ـ اما الهدف في النظام الاشتراكي فيركز على المصلحة العامة وتحقيق التوازن والعدالة الاجتماعية، أي إنّ الإنسان في هذا النظام هو الغاية فالتخطيط هنا يقوم على خدمة المجتمع بشكل عام ويحرر الفرد من سيطرة رأس المال ويهدف إلى تحقيق المساواة والعدالة وتوفير الخدمات لأفراد المجتمع. (من وجهة نظره).

 إنّ الفلسفة التي تقوم عليها الرأسمالية ترى إنّ الفرد أعرف الناس بمصلحته، وإذا سعى كل فرد لتحقيق مصلحته الخاصة فإنّ ذلك يؤدي بشكل تلقائي إلى تحقيق المصلحة العامة، ومن الناحية الاقتصادية فإنّ ذلك يعني إنّ كل رأسمالي يسعى لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، فإذا نجح هو وغيره من الرأسماليين في تحقيق أرباح كبيرة في نشاط معين فإنّ الآخرين من أصحاب رؤوس الأموال سوف يقبلون على ممارسة نفس النشاط وإذا تكاثر عدد الأفراد الذين يستثمرون أموالهم في هذا النشاط فإنّ أمكانيات تنميته سوف تقل تدريجياً وعند ذلك يسعى الرأسماليون إلى اختيار نشاط جديد ويستثمرون في هذا النشاط الجديد حتى تقل إمكانيات تطويره وهكذا يبدأون في اختيار نشاط ثالث ورابع إلى أنْ تتم تنمية كافة فروع الانتاج وتستغب كافة الموارد الطبيعية وتستخدم كافة الأيدي العاملة.

 ولكن هل بالإمكان من الناحية الفعلية تحقيق ذلك؟ وهل من الممكن أن تبقى الدولة بعيدة عن النشاطات الاقتصادية مع ذلك تتحقق الرفاهية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية؟

 إنّ الكساد العظيم الذي حدث في فترة الثلاثينات من القرن العشرين وتعرض النظام الرأسمالي فيه لأعنف أزمة تاريخية إدى إلى حدوث بطالة واسعة وتفكك اقتصادي واجتماعي شامل، لقد استطاع كينز تشخيص أهم الأمراض التي يعاني منها النظام الرأسمالي ولاسيما فيما يتعلق بالدورة الاقتصادية التي تلازم الانتاج في المجتمعات الرأسمالية وقد دافع هذا المفكر عن تدخل الدولة باعتباره الوسيلة الناجحة للقيام باستثمار المشروعات ذات المردود الاجتماعي الذي لا يمكن للرسمال الفردي أنْ يقدم عليه ليس فقط لعدم وجود الإمكانية الفنية والإدارية لديه بل لعدم ضمان الربح في مثل هذا النوع من المشروعات.

**2-ملكية راس المال ووسائل الإنتاج :**

 ففي النظام الرأسمالي يعود ملكية رؤوس الاموال وسائل الإنتاج الى القطاع الخاص الذي ينشد تحقيق الربح وفقاً لحركة السوق وتفاعلاتها، اما في النظام الاشتراكي فتعود ملكية رؤوس الأموال ووسائل الإنتاج الى مؤسسات الدولة والسلطة المركزية والتي تهتم بتوازنات السوق لا بحركة السوق القائمة على حاجة المستهلك الذي قد يدفع دفعاً الى استهلاك من نوع معين .

 امّا حركة السوق: والتي تعتمد على مبدأ أو فكرة الحرية الفردية في حركة الإنتاج أو الاستهلاك وتحريك رؤوس الأموال وفقاً لحاجة المستهلك (اقتصاد السوق). أمّا في النظام الاشتراكي فتحدد حركة السوق وفقا لتحقيق التوازنات ومبدأ العدالة الاجتماعية (من وجهة نظر السلطة والقائمين عليها). (اقتصاد مخطط).

 ويرى بلتهايم وجود تعارض جوهري بين اقتصاد السوق والاقتصاد المخطط لأنّ ما يحدث في اقتصاد السوق هو:

 إنّ القرارات النهائية تصدر من قبل مجموعة صغيرة من الأفراد هم أصحاب رؤوس الأموال وتلعب مصالحهم الخاصة الدور الأكبر في ذلك.

الملكية الفردية لوسائل الانتاج وهذا يعني حرية التصرف في هذه الملكية وفي مواردها وحرية التصرف في الانتاج وكل ذلك يهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن أما حرية المستهلك فترمي إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن.

استثمار الأموال في النشاطات أو القطاعات التي يزداد عليها الطلب وترتفع فيها الأرباح قد يؤدي إلى مضاربات مالية ومغامرات اقتصادية قد تعرض النظام الاقتصادي بأكمله للانهيار.

فشل نظام السوق في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وتوجيهها بصورة سليمة للاستخدامات المختلفة لأنه يعكس قرارات آنية للمنتجين ولا يستطيع أن يعكس القرارات التي ترز أثارها في المستقبل.

نظام السوق يبتعد كثيراً عن الاستثمار في القطاعات ذات النفع العام مثل الصحة والتعليم وذبك لانخفاض ربحها الخاص ولأنّ العائد منها يعود باربح على كل المجتمع وليس لمن قام بالاستثمار فحسب.

 بينما يعني الاقتصاد المخطط هو الاقتصاد الذي يتم بتوجيه التخطيط المنظم الواعي لإمكانيات المجتمع المادية والبشرية والذي يخضع لسطلة الدولة التي تقوم بدورها بتوجيه تلك الموارد بطريقة تخدم أهداف المجتمع وتحقق طموحاته، ومن بين أهم الظروف الضرورية للتصرف بتلك الموارد سيادة الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.

**3- المركزية :**

 حيث يمتاز التخطيط في النظام الرأسمالي بالتخطيط الفردي أو المحلي أي اللامركزي على العكس من التخطيط في النظام الاشتراكي، فهو يعتمد التخطيط الشامل والمركزي.

 تسيطر الحكومة المركزية في الاقتصاد المخطط مركزيًا أو كما يعرف أيضًا بالاقتصاد الموجَّه على جميع الجوانب الرئيسة في الاقتصاد الوطني وإنتاجه، إذ تفرض الحكومة في مفهوم التخطيط المركزي ما هي السلع والخدمات التي يجب إنتاجها وكيف سيتم بيعها وتوزيعا، بدلًا من القوانين التقليدية في اقتصاد السوق الحرة والمتمثلة بالعرض والطلب، وفي مفهوم الاقتصاد المركزي أيضًا في الدول ذات الاقتصادات الموجَّهة عادةً ما تكون الرعاية الصحية والتعليم والمساكن مجانية، إلا أن الدخول في هذه الخدمات تكون تحت سيطرة الحكومة، ونادرًا ما يسمح بالاستثمار الخاص في هذه المجالات ونتيجةً لهذه الطريقة لا ضرورة لقوانين مكافحة الاحتكار، وتقوم الحكومة في مفهوم التخطيط المركزي بسن الأنظمة والقوانين لتنفيذ خططها الاقتصادية، مثل تحديد كيفية تخصيص جميع الموارد المالية والبشرية والطبيعية للقضاء على البطالة، وتجدر الإشارة إلى أنه في الاقتصاد الموجَّه الأكثر تشددًا تفرض الحكومة قيودًا على دخل الفرد، ومن الحكومات التي لا تزال تستخدم الاقتصاد المخطط مركزيًا ولا زالت مخلصةً له كوريا الشمالية وكوبا، على الرغم من توجه العديد من الاقتصادات الموجَّهة السابقة إلى تغيير ممارساتها ونموذجها الاقتصادي.

ومع وجود كثير من الأمور الإيجابية في مركزية التخطيط فإنها تحمل بعض السلبيات أهمها:

* مركزية إصدار القرار تعني تأخير الفصل أو البت في الأمور العاجلة خاصة في المستويات الإقليمية والمحلية من التخطيط.
* صعوبة معرفة كافة التفاصيل المتعلقة بالمشروعات التي تحتويها الخطة.
* عدم اتاحة الفرصة لنمو المهارات الفنية والإدارية على المستوى الإقليمي والمحلي وتأخير عملية إعطائها الصلاحية لتحمل المسؤولية واتخاذ القرارات المهمة في العملية التخطيطية.

 أمّا اللامركزية في التخطيط فلا تعني وجود هيئة مركزية تتركز في حوزتها صلاحية إصدار القرارات الأساسية الخاصة بالخطة ففي هاذ النوع من التخطيط والذي يسود الدول الرأسمالية ، التي ترى بأنّ القرارات التي تتخذ بهذا الأسلوب أكثر ترجمة للواقع لأتها تبلورت في جو تصارعت فيه مختلف الآراء ووجهات النظر، ويرجع التمسك بهذا النوع من التخطيط بسبب سيطرة رأسا المال الفردي.

 إنّ أبرز مزايا التخطيط اللامركزي هو تحقيق أوسع مشاركة للمواطنين كما يمكن أنْ يحدد بصورة أكثر دقة المشكلات ذات الطابع المحلي أو الاقليمي كما يمكن أن يحدد بصورة أفضل الحاجات والإمكانيات المحلية.

 ومع ذلك فهناك سلبيات لهذا النوع من التخطيط منها:

* احتمال عدم الاستخدام الأمثل لإمكانيات المجتمع كنتيجة لبعض الأخطاء التي تقع فيها بعض المشروعات الخاصة والتي تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة على حساب المصالح العامة.
* عدم ضمان تنفيذ الخطة لأنّ المشروعات الخاصة لها الحرية في أنْ تحدد كمية الانتاج ونوعية الانتاج والاسعار وهنا توجد صعوبة في التنبؤ بها أو السيطرة على مجرياتها.

 **وخلاصة القول:**

 تعد كل من الرأسمالية والاشتراكية مدرستين اقتصاديتين متعارضتين إلى حد ما. ويتركز الجدال بين الاشتراكية والرأسمالية حول المساواة الاقتصادية ودور الحكومة: يعتقد الاشتراكيون أن انعدام المساواة الاقتصادية أمر سيء بالنسبة للمجتمع وأن الحكومة مسؤولة عن الحد من ذلك عن طريق البرامج التي تعود بالنفع على الفقراء. على سبيل المثال مجانية التعليم العام، والرعاية الصحية المجانية أو المدعومة، والضمان الاجتماعي للمسنين، وفرض ضرائب أعلى على الأغنياء. من ناحية أخرى، يعتقد الرأسماليون أن الحكومة لا تستخدم الموارد الاقتصادية بكفاءة مثلما تفعل المؤسسات الخاصة، وبالتالي فإن حال المجتمع يكون أفضل مع السوق الحرة.

 وتعتبر الولايات المتحدة معقل الرأسمالية، بينما تعد أجزاء كبيرة من الدول الإسكندنافية وأوروبا الغربية ديمقراطيات اشتراكية. ومع ذلك، فالحقيقة هي أن كل البلدان المتقدمة لديها بعض البرامج الاشتراكية.كما تعتبر الشيوعية شكلاً متطرفًا من أشكال الاشتراكية.

 إن إحدى نقاط الجدال المركزية في الاقتصاد، هي دور الحكومة. يستند النظام الرأسمالي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإنتاج السلع أو الخدمات من أجل الربح. ويتسم النظام الاشتراكي بالملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج، على سبيل المثال المؤسسات التعاونية والملكية المشتركة والملكية العامة المباشرة أو مؤسسات الدولة المستقلة.